1616 دولاراً سعر أوقية الذهب في لندن

لندن ـ رويترز: تحدد سعر الذهب في جلسة القطع الصباحية في لندن امس عند 1616,50 دولارا للأوقية (الأونصة) ارتفاعا من 1604,50 دولارات في جلسة القطع السابقة.
وبلغ سعر الذهب عند الإغلاق السابق في نيويورك 1614,30 دولارا للأوقية. وكانت أسعار الذهب قد شهدت تذبذبا خلال الفترة السابقة على خلفيات ازمة اليورو في القارة الأوروبية.

dimah capital | ديمه كابيتال
شركة ديمه كابيتال للاستثمار
1844000
www.dimah.com.kw
عيدكم مبارك

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 52 عقاراً

تداول 120 عقاراً خاصاً بـ 28,4 مليون دينار و26 عقاراً استثمارياً بـ 12,2 مليوناً

انخفاض التداول على العقارات الخاصة والمخازن وارتفاع العقارات الاستثمارية والتجارية واستقرار المعارض والشريط الساحلي خلال أسبوع

148 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 36 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

أشارت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 8 الى 12 يوليو الماضي الى أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 1 الى 5 يوليو الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 120 عقارا بمبلغ قدره 28,4 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 26 عقارا بقيمة 12,2 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 520 الف دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 8 الى 12 يوليو الماضي بلغ 148 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 184 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 36 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 39 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع عقارين، وارتفع المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار التجاري وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات الشريط الساحلي والمعارض خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 8 الى 12 يوليو الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 11 عقارا بمبلغ قدره 4,1 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 4 عقارات بقيمة 1,6 مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع. اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 15 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 4 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 11 عقارا .

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 8 عقارات وارتفع المؤشر بواقع 3 عقارات بالنسبة للعقار الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقاري «التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

الاحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدي جاءت في المرتبة الاولى من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 8 الى 12 يوليو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 52 عقارا تداول منها 44 عقارا في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعقارا واحدا في العقار التجاري اما عن الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري خلال هذه الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 29 عقارا تداول منها 20 عقارا في العقار الخاص و9 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 4 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثالثاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 26 عقارا تداول منها 22 عقارا في العقار الخاص و4عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

الفروانية رابعاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 21 عقارا تداول منها 16 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

الجهراء خامساً

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 11 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذه الفترة.

العاصمة سادساً

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة السادسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 9 عقارات تداول منها 8 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● عاطف رمضان

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	1	0	0	0	0
حولي (2)	4	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	1	0	0	0	0
الاحمدي (5)	4	4	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	11	4	0	0	0

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	8	0	1	0	0	0
حولي (2)	20	9	0	0	0	0
الفروانية (3)	16	5	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	22	4	0	0	0	0
الاحمدي (5)	44	7	1	0	0	0
الجهراء (6)	10	1	0	0	0	0
المجموع	120	26	2	0	0	0

صفقة واحدة بـ 1,4 مليون دينار

كشف إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 8 إلى 12 يوليو الماضي عن صفقة مليونية واحدة بقيمة 1,4 مليون دينار تمت في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت الصفقة عبارة عن بناية استثمارية مساحتها 643 مترا بقيمة مليون دينار كائنة في منطقة حولي.

منها إعلانات للترويج عن عقارات خارج الكويت دون ترخيص

النزهان: «التجارة» تحبط 332 مخالفة لإعلانات تجارية نشرت في 22 جريدة

أكد مدير ادارة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة منصور النزهان

شركات غير مختصة تقدم قروضاً أو البيع بطريقة الكاش مما يترتب على ذلك فوائد مركبة وربا فاحش

شركات وأشخاص يقومون بعمليات لتوريط المستهلكين في التوقيع على أوراق تجارية مع احتساب أرباح عالية جداً

منصور النزهان

في تصريح لـ «الأنباء» أنه قام بتشكيل فريق معني بالرقابة على الإعلانات التجارية التي يتم نشرها في الصحف الإعلانية، مشيرا الى أنه منذ بداية العام 2012 حتى الآن تمكنت الادارة من إحباط 332 مخالفة لإعلانات تجارية نشرت في 22 جريدة إعلانية سواء اسبوعية او نصف شهرية.

وأضاف النزهان ان هذه المخالفات تمت بناء على تطبيق قانون رقم 2007/62 بشأن قمع الغش التجاري في المعاملات التجارية وقانون 1979/10 بشأن الاشراف على الاتجار وقانون التجارة الصادر في 1980 وتعديلاته وقانون رقم 1995/2 بشأن البيع بالاسعار المخفضة والاعلانات والتنزيلات.

ولفت الى ان هذه المخالفات منها ما يخص الاعلان عن السلع المغشوشة او اعلانات مضللة او سلع مقلدة او ذكر المبالغة في مواصفات السلعة او ذكر مواصفات غير حقيقية وبيع وتسويق سلع مستحضرات طبية او صيدلانية او تجميلية غير مرخصة من وزارة الصحة او ذكر فوائد غير حقيقية على السلعة وقيام بعض المحلات بتخفيضات او تنزيلات من دون ترخيص من قبل الوزارة كذلك مخالفة بعض الاعلانات التي تمس الامور المالية مثل تقديم قروض او البيع بطريقة الكاش مما يشكل خطرا على المستهلكين خاصة انها شركات غير مختصة بتقديم هذه القروض ويترتب دائما على ذلك فوائد مركبة وربا فاحش حيث تقوم بهذه العمليات شركات او اشخاص عاديون من خلال توريط المستهلكين في التوقيع على اوراق تجارية مثل الشيك او الكمبيالة مع احتساب ارباح عالية جدا.

واوضح النزهان ان الشركات غير المرخصة نوعان اما احدهما فيمارس من دون تراخيص نهائيا واما الاخر فيعطي ترخيصا لامر معين كتجارة عامة على سبيل المثال ويمارس شيئا آخر.

واشار النزهان الى ان من ضمن المخالفات ايضا منتجات تحمل ايحاءات او عبارات غير لائقة والترويج عن عقارات خارج الكويت من دون ترخيص من الوزارة، مبينا ان القانون الزم اي معلن تجاري عن عقارات سواء كانت بيوتا أو عمارات أو شاليهات أو اراضي كائنة خارج الكويت بأخذ ترخيص من قبل الوزارة ويشترط في الترخيص 3 امور كأن يكون مالك العقار لديه وكالة رسمية وان يوافي الوزارة بمخطط تنظيمي عن العقار وأن يدون عقدا بينه وبين الثلاثة اطراف الاخرى «المكتب الوسيط وصاحب الملف المشتري والبائع» على ان تتضمن هذه الوكالة بند «تتولى محاكم الكويت النظر في النزاعات» وان تكون الاوراق معتمدة من السفارة الكويتية.

ولفت النزهان الى انه جار استكمال هذه المخالفات تمهيدا لاحالتها الى النيابة التجارية.

● عاطف رمضان

إيجار الشقق ارتفع بنسبة 133٪ خلال الفترة من 2007 إلى 2012

التضخم يفقد السعوديين 35٪ من دخلهم

ارتفع معدل تضخم إيجار الشقق بنسبة 133,3٪ خلال الفترة من يناير 2007م إلى يوليه 2012، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل تضخم مجموعة السكن وتوابعه بنسبة 81,9٪ خلال نفس الفترة، وهذه نسبة تفوق ثلاثة أضعاف معدلات تضخم تكاليف السكن في معظم دول العالم، بل تكاد تصل إلى خمسة أضعاف متوسط معدلات تضخم السكن لمجموعة عشوائية من دول العالم، حيث بلغ متوسط معدل تضخم السكن في الدول محل الدراسة 16,7٪ خلال نفس الفترة، أي ما يعادل 4,8 أضعاف معدل التضخم في السعودية.

وذكر تقرير نقله موقع زوايا داو جونز ان معدل تضخم مجموعة الأطعمة والمشروبات ارتفع بنسبة 35، 1٪ منذ يناير 2007 إلى يوليه 2012، في حين بلغ متوسط معدل تضخم الأطعمة والمشروبات في الدول محل الدراسة 26,4٪.

وخلال نفس الفترة، سجل المؤشر العام لتكاليف المعيشة في المملكة «معدل التضخم» ارتفاعا بلغت نسبته 35,2٪، وبذا تكون الأسر السعودية قد فقدت 35,2٪ من إجمالي دخلها خلال الفترة من يناير 2007 إلى يوليه 2012، أي 3520 ريالا من كل 10000 ريال. في حين بلغ متوسط معدل التضخم العام في الدول محل الدراسة 16,4٪ خلال نفس الفترة.

وسجل معدل تضخم الإيجار أعلى نسبة ارتفاع في مدينة الرياض خلال الفترة من يناير 2007م إلى يوليه 2012م، حيث بلغ معدل تضخم الإيجار في الرياض 156,4٪، وتلتها الدمام بمعدل تضخم 143,1٪، ثم حائل بمعدل تضخم 94,0٪، ثم جازان بمعدل تضخم 86,1٪. في حين سجلت مدينة تبوك أدنى معدل تضخم في بند الإيجار بلغت نسبته 22,1٪ خلال الفترة من يناير 2007 إلى يوليه 2012.

وبالرغم من أن مدينة تبوك سجلت أدنى معدل تضخم في بند الإيجار من بين المدن السعودية، إلا أن معدل التضخم فيها أعلى من متوسط معدل تضخم السكن وتوابعه في الدول محل الدراسة، وأعلى من كوريا الجنوبية، وألمانيا، ومن ضعف المعدل في كندا والولايات المتحدة.

وتكشف الأرقام الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات خطورة الوضع القائم في السوق المحلية وحجم تأثير التضخم على ميزانية الأسر السعودية لاسيما المستأجرة. والمقلق أن يتزامن ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع ارتفاع أكثر حدة وقسوة في تكاليف الإيجار التي تستهلك معظم دخل الطبقة المتوسطة.

وهذه الأوضاع تتطلب تدخلا مباشرا لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، فنجاح السياسات الاقتصادية يتوقف على قدرتها على خفض معدلات التضخم إلى الحد الذي لا تكون فيه ارتفاعات الأسعار واضحة في الجيل الواحد.

ومعدلات التضخم الحالية مرتفعة وتؤثر في قرارات الأفراد والمنشآت، ويؤكد على ذلك الارتفاعات القياسية التي شهدتها مجموعة السكن وتوابعها في جميع مدن المملكة لاسيما معدل تضخم الإيجار في مدينة الرياض الذي ارتفع بنسبة 156,4٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

«نيويورك تايمز»: اعتماد أميركا على النفط السعودي يرتفع بنسبة فاقت الـ 20٪ خلال 2012

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أمس أن الولايات المتحدة تزيد من اعتمادها على النفط السعودي، مشيرة إلى أن وارداتها من المملكة هذه السنة ارتفعت بنسبة تزيد عن 20٪، حتى في ظل تنامي المخاوف من نزاع عسكري في الخليج. وأفادت الصحيفة بأن الواردات النفطية الأميركية من السعودية سجلت ارتفاعا تخطى الـ 20٪ خلال العام 2012. وأوضحت ان ارتفاع صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة بدأ ببطء في فصل الصيف الماضي وارتفع بشكل ملحوظ هذه السنة.

ولفتت إلى انه حتى هذه الفترة كانت أميركا تخفض اعتمادها على النفط الخارجي وخصوصا من الخليج. واعتبرت أن هذا التغير ناجم إلى حد ما عن «المعركة» الدائرة حول البرنامج النووي الإيراني.

وأوضحت أن الولايات المتحدة شددت عقوباتها التي أعاقت قدرة إيران على بيع النفط الخام وأثرت على اقتصادها، فيما وافقت السعودية على زيادة إنتاجها للمساعدة في ضمان عدم ارتفاع أسعار النفط.

لكنها رأت انه على الرغم من ان الأسعار مازالت مستقرة إلى حد ما، وعلى الرغم من الضغط على الخزانة الإيرانية، فإن أميركا تجد نفسها في وضع يزداد هشاشة تجاه منطقة تعيش حالة من الفوضى.

ولفتت إلى ان حكومات واشنطن وأوروبا رحبت بزيادة إنتاج النفط السعودي، لكن المجتمع السعودي يواجه تحدياته ما يجعل استقرار سياسات الطاقة والسياسات السياسية في السعودية غير مؤكدة.

واعتبرت الصحيفة ان زيادة استيراد النفط من السعودية تظهر مدى صعوبة تخفيف أميركا من اعتمادها على النفط الأجنبي، وهو أمر يقلق خبراء السياسة الخارجية الليبراليين والمحافظين خصوصا ان أسعار النفط والتوتر في الشرق الأوسط يتزايدان في الأسابيع الأخيرة.

وقال مايكل ماكوفسكي وهو مسؤول في وزارة الدفاع سبق أن انخرط في شؤون الشرق الأوسط خلال عهد الرئيس جورج بوش الابن، انه «في وقت تتزايد فرصة قيام إيران نووية أو توجيه ضربة إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية، لابد من أن نحاول تخفيض اعتمادنا على النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز وليس زيادته».

يشار إلى أن إيران هددت بإغلاق مضيق هرمز، الذي تمر عبره معظم شحنات النفط الخليجي، لكن غالبية المحللين يستبعدون أن تفعل ذلك لأن هذا قد يعيق صادرات حيوية لاقتصادها.

وقدرت وزارة الطاقة الأميركية ان أميركا استوردت أكثر من 1,45 مليون برميل نفط خام سعودي خلال الأشهر الـ 5 الأولى من هذه السنة، مقارنة مع 1,15 مليون برميل خلال الفترة عينها من العام الماضي، وقد سجل ارتفاع أيضا لوارداتها النفطية من الكويت والعراق.